



الوكالة أكدت التصنيف السيادي للبلاد عند «A+».. مع تغير النظرة المستقبلية من سلبية إلى مستقرة

«S&P»: ارتفاع النفط يدعم الاقتصاد الكويتي للنمو 8% في 2022

تخفيض التصنيف السيادي للبلاد.. إذا لم يتم الاتفاق على ترتيبات تمويل مستدامة بالعامين المقبلين
الكويت ستحقق فائضا تراكميا بـ18% من الناتج المحلي في 2022 و2023.. بدعم ارتفاع النفط

الأنشطة الأخرى ذات الصلة بالقطاع النفطي في الحساب. وبالتالي، من المقرر أن تستفيد الكويت بشكل خاص من التطورات التجارية المواتية حاليا. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط أسعار النفط 102 و85 و55 دولارا للبرميل خلال الأعوام 2022 و2023 و2024 على الترتيب.

وفي موازاة ذلك، ارتفع إنتاج النفط الكويتي تماشيا مع الرفع التدريجي لكميات الإنتاج بحسب اتفاق «أوبيك+»، حيث بلغ متوسط إنتاج الكويت من النفط نحو 2,4 مليون برميل يوميا في عام 2021 ومن المتوقع أن يرتفع إلى 2,75 مليون برميل يوميا في عام 2022 و3 ملايين برميل يوميا في عام 2023.

وأشارت الوكالة إلى أن المخاطر المحلية المرتبطة بالجانحة قد تراجعت بشكل فعال، حيث قامت الكويت بتطعيم ما يقرب من 85% من السكان وتم رفع جميع القيود الداخلية السابقة، مما يدعم النشاط الاقتصادي في القطاع غير النفطي.

وبشكل عام، من المتوقع أن تسجل الكويت نموا اقتصاديا بنسبة 8% و5,5% خلال عامي 2022 و2023 على الترتيب، مدفوعا بذلك أساسا بارتفاع إنتاج النفط، ومن المتوقع أن يتبع ذلك معدلات نمو أكثر تواضعا بنسبة 2% خلال السنوات 2024 و2025.

وإلى جانب البيئة الاقتصادية المواتية للكويت في المستقبل القريب، تستمر إصلاحاتها الهيكلية في التخلف المستمر عن أقرانها في التصنيف، وباستثناء قطر، تبقى الكويت الدولة الوحيدة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي لم تطبق بعد ضريبة القيمة المضافة، في حين أن خفض الإنفاق صعب من الناحية السياسية، نظرا لأن معظمها يمثل أجورا ودعوما حكومية.

وضع مالي قوي

شددت وكالة «S&P»، على أن الوضع المالي للكويت لا يزال يمثل قوة تصنيفية رئيسية، وبالرغم من أن صندوق الاحتياطي العام تناقص بشكل كبير خلال السنوات الماضية، فإن حجم إجمالي أصول صندوق الثروة السيادي «بما في ذلك صندوق احتياطي الأجيال القادمة» لا يزال كبيرا.

كما لا توجد بيانات رسمية متاحة حول إجمالي الأصول الذي تديره الهيئة العامة للاستثمار. وتقدر الوكالة إجمالي أصول صندوق الثروة السيادي بأكثر من 470% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021.

ومع أسعار النفط المواتية حاليا وارتفاع حجم إنتاج النفط، تتوقع الوكالة تغذية صندوق الاحتياطي العام بالسوية، ومن المتوقع أن تسجل الموازنة العامة للدولة فائضا ماليا بنسبة 11,5% و6,3% من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2022 و2023 على الترتيب. وأشارت الوكالة إلى أن السوية الإضافية المتراكمة خلال السنتين 2022 و2023 ستتيح للكويت تغطية العجز المالي في عام 2024 وجزء من العجز المتوقع في عام 2025. وتتوقع الوكالة أن يتم تمرير قانون الدين العام الجديد في وقت ما خلال 2022 و2023، مع استئناف الإقراض انطلاقا من عام 2024، وتفتقر الوكالة لتغطية 75% من العجز في الموازنة من خلال إصدار ديون جديدة اعتبارا من عام 2024.



الناتج المحلي الإجمالي، الاعتماد على النفط

لا يزال اقتصاد الكويت معتمدا إلى حد كبير على القطاع النفطي، الذي يمثل ما يقارب نحو 90% من الصادرات والإيرادات الحكومية ونحو 50% من الناتج المحلي الإجمالي، وبالرغم من ذلك فإن هذه النسبة ستكون أعلى إذا ما أخذت

بالإقراض أو السماح للحكومة بالسحب من صندوق احتياطي الأجيال القادمة. وأشارت الوكالة إلى أن الكويت تواجه احتياجات تمويلية محدودة على مدى أفق التوقعات حتى عام 2025، وذلك بعد سداد 3,5 مليارات دولار، قيمة الشريحة الأولى من السندات الدولية في مارس 2022، وتبلغ نسبة الدين العام للحكومة نحو 3,5% من

المواتية ستسمح للكويت بالتغلب على ضغوط التمويل المالي السابقة التي كانت سائدة خلال عامي 2020 و2021. وخلال العام الماضي، واجهت الكويت قيودا على السيولة نظرا للتضاؤل الكبير في سيولة صندوق الاحتياطي العام، في حين أن الترتيبات التمويلية البديلة لم يتم تمريرها، مثل قانون الدين العام الجديد الذي يسمح للحكومة

4% متوسط التضخم المتوقع بالكويت في 2022.. في ظل الدعم الحكومي الكبير

تذكر تقرير وكالة «S&P» أن التصنيف السيادي للكويت يعكس الأوضاع القوية للأصول الحكومية وميزان المدفوعات، حيث من المتوقع أن يصل صافي الوضع الدائن الخارجي للكويت إلى نحو 480% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021، وهو من بين أقوى الدول السيادية المصنفة، وعلى غرار الاتجاهات السائدة في الدول الأخرى، ارتفع معدل التضخم السنوي في الكويت، وتتوقع الوكالة ارتفاعه بالمتوسط إلى نحو 4% في عام 2022. ولا يزال هذا أقل بشكل ملحوظ مما هو عليه في معظم الأسواق المتقدمة والناشئة، ويعود ذلك إلى الدعم الحكومي الكبير،

وأشارت الوكالة إلى أن نسبة القروض غير المنتظمة للقطاع المصرفي الكويتي كانت منخفضة عند دخول الجائحة في عام 2020. وقد سمحت الاحتياطات المرتفعة للبنوك بشطب الانكشافات دون آثار سلبية على الأرباح وجودة الأصول. ومن المتوقع أن عودة نسبة القروض غير المنتظمة وتكلفة المخاطر إلى طبيعتها بشكل تدريجي على خلفية البيئة الاقتصادية الأكثر دعما. كذلك من المتوقع أن تدعم أسعار الفائدة المرتفعة ربحية البنوك. ومع ذلك، أشارت الوكالة إلى بقاء الانكشافات الهيكلية المرتفعة للبنوك على قطاعي العقار والإنشاءات (تشكل القروض لهذين القطاعين ما نسبته 30% من إجمالي محفظة قروض القطاع المصرفي الكويتي)، وهو ما يمثل أحد المخاطر الرئيسية للقطاع المصرفي الكويتي.

ارتفاع الفائدة سيدعم ربحية البنوك الكويتية

أشارت الوكالة إلى أن نسبة القروض غير المنتظمة للقطاع المصرفي الكويتي كانت منخفضة عند دخول الجائحة في عام 2020. وقد سمحت الاحتياطات المرتفعة للبنوك بشطب الانكشافات دون آثار سلبية على الأرباح وجودة الأصول. ومن المتوقع أن عودة نسبة القروض غير المنتظمة وتكلفة المخاطر إلى طبيعتها بشكل تدريجي على خلفية البيئة الاقتصادية الأكثر دعما. كذلك من المتوقع أن تدعم أسعار الفائدة المرتفعة ربحية البنوك. ومع ذلك، أشارت الوكالة إلى بقاء الانكشافات الهيكلية المرتفعة للبنوك على قطاعي العقار والإنشاءات (تشكل القروض لهذين القطاعين ما نسبته 30% من إجمالي محفظة قروض القطاع المصرفي الكويتي)، وهو ما يمثل أحد المخاطر الرئيسية للقطاع المصرفي الكويتي.

أكدت وكالة ستاندرد آند بورز العالمية للتصنيفات الائتمانية «S&P»، التصنيف الائتماني السيادي للكويت إلى المرتبة «A+» مع تغير النظرة المستقبلية من سلبية إلى مستقرة، حيث من المتوقع أن تستفيد الكويت، كمصدر رئيسي للنفط، من أسعار النفط المواتية وتوقعات الإنتاج، مع استمرار تلك التوقعات لغاية نهاية عام 2023 على الأقل.

وتتوقع وكالة «S&P» أن تحقق الموازنة العامة للكويت فائضا ماليا تراكميا بنسبة 18% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العامين 2022 و2023، مدفوعا بتوقعات الوكالة بوصول الأسعار التعادلية للموازنة إلى نحو 75 و80 دولارا للبرميل خلال العامين المذكورين، مما سيسمح للحكومة بإعادة ضخ السيولة في صندوق الاحتياطي العام المستنفد سابقا.

وتفتقر الوكالة ضمن سيناريو الحالة الأساسية أن تتبنى الحكومة تدابير لتنويع مصادر التمويل على مدى العامين القادمين، بحيث لا يتكرر مآزق التمويل المالي السابق واستنفاد السيولة في صندوق الاحتياطي العام، حتى لو انخفضت أسعار النفط إلى ما دون المستويات الحالية.

نظرة مستقبلية مستقرة

وتعكس النظرة المستقبلية المستقرة في المقام الأول سعر النفط المواتي وآفاق الإنتاج المحلي على مدى العامين القادمين، كذلك تعتمد النظرة المستقرة على توقعات الوكالة بأن الكويت ستستغل آليات تمويل مالي إضافية إلى جانب عمليات السحب من صندوق الاحتياطي العام.

ويشمل ذلك، على سبيل المثال، رفع القيود القائمة منذ فترة طويلة على الإقراض العام، من خلال إدخال قانون جديد للدين العام، والذي من شأنه أن يسمح بمجموعة أوسع من خيارات التمويل عندما يعاود العجز المالي الظهور في المستقبل.

وأشارت الوكالة إلى أن هناك إمكانية لتخفيض التصنيف الائتماني السيادي للكويت، إذا لم يتم الاتفاق على ترتيبات تمويل شاملة ومستدامة خلال السنتين إلى السنوات الثلاث المقبلة، ويمكن أن يحدث هذا، على سبيل المثال، بسبب التوترات المستمرة بين الحكومة ومجلس الأمة، مما يجعل الحكومة غير قادرة على تنفيذ الإصلاحات المالية، أو تمرير قانون الدين العام، أو التصريح بآليات تمويل الموازنة الضرورية الأخرى.

وكذلك يمكن تخفيض التصنيف إذا توصلت الوكالة إلى أن الحكومة لن يكون لديها وصول كامل وجاهز إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة لتمويل احتياجات الموازنة العامة وسداد الديون، على عكس افتراض الوكالة الحالي. وأشارت إلى إمكانية رفع التصنيف الائتماني السيادي للكويت إذا نجحت الحكومة في تنفيذ حزمة إصلاح هيكلية شاملة تهدف إلى تحسين آليات تمويل الموازنة العامة، وتنويع الاقتصاد وتقليل العجز غير النفطي. وأشارت الوكالة إلى أن هذا السيناريو غير مرجح خلال العامين أو ثلاثة الأعوام المقبلة، أي حتى عام 2025.

مشاكل السيولة

وقالت الوكالة إن التطورات التجارية

بالتزامن مع الأداء الجيد لسوق أبوظبي.. وارتفاع مؤشره العام 9,7%

1,9 تريليون دولار حجم السوق عالميا.. بمعدل نمو سنوي يبلغ 14%

29,1 مليون دينار مشتريات الكويتيين بالأسهم الإماراتية خلال النصف الأول



وعلى صعيد دول مجلس التعاون الخليجي، نجد أن الخليجيين جاءت مشترياتهم في بورصة أبوظبي خلال النصف الأول من العام الحالي بنحو 3,3 تريليونات درهم (ما يعادل 275,96 مليون دينار)، مقابل عمليات بيع بقيمة 3,31 تريليونات درهم (ما يعادل 277,25 مليون دينار)، لتبلغ صافي تعاملاتهم البيعية بالنصف الأول 15,39 مليون درهم (ما يعادل 1,29 مليون دينار). وبلغ صافي قيمة تداولات المستثمرين الكويتيين في سوق أبوظبي للأوراق المالية بالبيع خلال شهر يونيو الماضي نحو 16,78 مليون درهم (ما يعادل 1,4 مليون دينار)، وذلك من خلال عمليات شراء بلغت 64,78 مليون درهم (ما يعادل 5,41 مليون دينار)، وعمليات بيع بلغت قيمتها 81,56 مليون درهم (ما يعادل 6,81 مليون دينار).

جاءت عمليات شراء الكويتيين في سوق أبوظبي للأوراق المالية خلال النصف الأول من العام الحالي بقيمة 348,9 مليون درهم (ما يعادل 29,15 مليون دينار)، وتأتي هذه المشتريات بالتوافق مع أداء سوق أبوظبي، الذي ارتفع مؤشرها العام 9,7% خلال النصف الأول، ليغلق عند مستوى 9313,22 نقطة، مع نمو القيمة السوقية للأسهم المدرجة بنسبة 23%. وخلال الأشهر الستة الماضية، جاءت مشتريات الكويتيين للأسهم بسوق أبوظبي للأوراق المالية بنحو 348,9 مليون درهم (ما يعادل 29,15 مليون دينار)، وعمليات بيع بقيمة 422,5 مليون درهم (ما يعادل 35,3 مليون دينار)، لتكون صافي التعاملات البيعية منذ بداية العام بقيمة 73,5 مليون درهم (ما يعادل 6,14 مليون دينار).

روسيا تفتح أبوابها للصيرفة الإسلامية لجذب مستثمري المنطقة

اثنان عشرة أخرى تقديم هذه الخدمة من خلال منتجاتها القياسية. ستوفر مؤسسات الشراكة المالية العديد من العمليات مثل منح قروض مالية للكيانات مثل القانونية والأفراد دون فرض رسوم، وتمويلهم كوسيط تجاري من خلال الدول في عقود البيع بالتقسيط أو عقود التاجير، وتمويل أنشطة الإنتاج والتجارة من خلال المشاركة في رسائل الشراكة القانونية على أساس الشراكة ومنح الكفالات.

ويقول واضعو مشروع القانون إن الوضع الجديد المتميز بقطع العلاقات مع الأسواق المالية الغربية يشهد تزايد حاجة المواطنين الروس وشركات الاقتصاد الحقيقي والمؤسسات المالية للخدمات التي توفرها أدوات الشراكة التمويلية الإسلامية. ولم يفت على الصحيفة التنويه في الوقت ذاته إلى أن الصيرفة الإسلامية تفرض العديد من المحظورات والقيود، منها على سبيل المثال، حظر استيفاء الفوائد الربوية وحظر المعاملات مع عدم اليقين (الغرر) وفرض حظر على تمويل قطاعات معينة من الاقتصاد، منها القمار ولحم الخنزير والكحول وغيرها.



المصرفية غير الائتمانية قد تعمل في البلاد من خلال إقامة شركات تمويلية وستقدم لعملائها منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وأشار التقرير إلى أن المكاتب الخارجية ستكون تابعة للبنك المركزي الروسي، والذي سيحتفظ بسجل لجميع هذه الشركات ويشرف على عملياتها. وقال رئيس لجنة مجلس الدوما للسوق المالية أناتولي أكسكوف، إن مشروع القانون قد يرفع إلى مجلس النواب بحلول نهاية الأسبوع

الصناعة المصرفية العالمية غير الإسلامية. وقالت الصحيفة إن ذلك يأتي في وقت تستحوذ الكويت وقطر وتركيا وإندونيسيا والسعودية ومجموعة على 93% من أصول البنوك الإسلامية، أما خارج البلدان ذات الأغلبية المسلمة فإن ولادة أول بنك إسلامي قد تمت في المملكة المتحدة عام 2004. ومضت الصحيفة إلى القول إنه من خلال تقرير أصدرته ان المؤسسات

ذكر موقع «تي آر تي وورلد» أن السلطات الروسية تستعد للسماح للمؤسسات المالية غير الائتمانية الجديدة بالبدء في نشاطات متخصصة بالصيرفة الإسلامية، مشيرة إلى أن البنك المركزي الروسي قد يكون الجهة المسؤولة عن تنظيم مثل هذا النشاط. ونقل الموقع عن صحيفة كوميرسانت الروسية اليومية، أن روسيا تعكف على صياغة قانون جديد لتنظيم الحصل المصرفي الإسلامي بالبلاد، الذي أصبح قطاعا متناميا ومن شأنه مساعدة البنوك التي تديرها الدولة والتي تضررت من العقوبات الغربية المفروضة على روسيا في استقطاب المستثمرين من الدول ذات الأغلبية المسلمة، وكذلك تلبية احتياجات العملاء المحليين. وأشارت الصحيفة إلى أن نشاط البنوك الإسلامية يتم وفق ضوابط دينية وأخلاقية تحظر استيفاء الفوائد والمضاربات النقدية، مشيرة في هذا الصدد إلى أن قطاع الصيرفة الإسلامية العالمية ينمو بنسبة 14% سنويا وتقدر قيمة أصوله بنحو 1,99 تريليون دولار، وهو ما يمثل 6% من إجمالي أصول

علاء مجيد